

بعد نذر بدله فهل يلزمه نكحه لانه يعين للذبح
الرافعي رحمه الله ان ضاعت بغيب تقصير من
وان وجدها ذبحها وان كانت اصحبه وفات
ها لزمه ان يذبحها وليرلزم الصبر الى قبل و
منه وقلنا يلزمه البدل فذبحه ثم وجدها و
ذبحها لا يضاعف عليه ولا وجهان وقيل قولان
صاحب التهذيب انه ليرلزمه شيء بل له ان يذبح
والثاني يلزمه ان يذبحها لانها تعينت و

لتعيين الماوردي عن عاصم بن عبيد الله عن ابي الهيثم
هديت فاضلتها فبعث اليها ابن الزبير رضي الله عنه فذبحها
فبعتها ثم عاد الضالتان فبخرت بهما وقالت سنة الورد
ولو ضاعت البدنه ولم يجد غيرهما مثلها لكان وجد بقدر
بقيتها اجزائه فان وجد بقدره بدون قيمتها اشترى با
لفاضل شقفا ولا تصدق به وان عدل الى العزم اعتبرنا
قيمة البدنه يشتري بها سبع مثياه فان اشترى بالقيمة
دون السبع لم يكنه بل عليه اتمامها سبعا من عنده وقد
اختلف كلام الاصحاب في انه هل يجزى العزم مع وجود البقر
ام لا نقل النووي في الروضة عن ابن كحج والنووي ان الظاهر
عدم الاجزاء لان البقر اقرب الى الواجب وهي البدنه في
غالب الصور **القاعدة الثالثة** من نذر عبادة بموضع معين
تعمد الا في مسائل منها اذا نذر ان يصلي بيت المقدس فصلى
النذر بالمسجد الحرام اجزاه لهما وان رجلا النبي صلى
عليه وسلم اني نذرت ان فتح الله عليك مكة ان اصلى
في بيت المقدس ركعتين فقال صل ههنا ومنها اذا نذرت
في غير المساجد الثلاثة بطل التعيين ووجبت الصلاة
فيصلها في اي موضع كان ومنها اذا نذر الجهاد في وجه
معينه تعينت تلك الجهم او مثلها مسانم او موته لاستقامتها

لا ينظر

في نظر الشرع ومنها اذا نذرت صوم رمضان في السفر ففوه
وجهان احدهما وبه قطع في الوجيز ونقل في الروضة عن
عامه الاصحاب عدم الاحتقاد ومنها اذا نذر الصلاة قائما
في حالة المرض لم ينعقد لانه يفتي عدم اباحه الشرع ومنها
اذا نذر الا يفعل مكرهه لم ينعقد نذره ومنها اذا نذر
التيمم لم ينعقد نذره على المذهب ومنها اذا نذر ان لا يعثر
سنة ثلاثة كفارة وهو لا يقدر عليهم في ظنه لم ينعقد نذره
فان علم القدر عليهم انعقد نذره ومنها اذا نذر مذنبوم
او بعضه لم ينعقد نذره على الاصح ومنها اذا نذر ان يحج هذه
السنة لم يمكن ان يتاخر فيه القصد الوقت فالمذهب انه
لا ينعقد نذره ومنها اذا نذر الحج ركبا فان قلنا ان النبي
افضل فهو محجور وان قلنا الركوب افضل او سوى لزومه
فان هبى لزومه دم وان كان حافيا ولو لبس النعلين فلا تكفي
عليه ولو نذر ان يذبح بمكة تعين دون غير ذلك في
التيمم **القاعدة الرابعة** من نذر صيا ما قدره على ما لزمه
ذلك الا في مسئلة وهي ما اذا نذر صيام سنة كذا قلنا ان
يصوم رمضان لفرضه ولا يجب عليه صوم العيدين و
ايام التشرى على المذهب ولا يجب على المرأة قضا ما افطرت
بجيب او نفاس في اظهر القولين والوجهين كما في اصل الرخصة
خلافا للنووي ويجب عليه قضا ما افطرت في السفر على المذهب
المذهب وكذلك ايام المرض ولو نذر صوم سنة صلح
تلتها ثمة يومين وستين يوما او اثني عشر شهرا بالاهله
تبروا نقص وان نذر ان يصلي قاعدا مع القدرة على
القيام لزم الصلاة قائما مع القدرة على المندور ويجعل
المندور على واجب الشرع لا على ما يصح خلافا للامام
كما نقله النووي في اصل الروضة متابعاه ولو نذر صوم
اليوم الذي يقدم فيه زيد ففي الاحتقاد هذا النذر قولان

وغيره
سنة